الأمم المتحدة

DP/2019/1

Distr.: General
17 October 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩

من ٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨

(٤ إلى ٧ أيلول /سبتمبر ٢٠١٨، نيويورك)

المحتويات

الفصل		*الصفحة*
أولا –	المسائل التنظيمية	٣
	الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣
	بيان مدير البرنامج الإنمائي	٣
ثانيا –	حوار التمويل المنظم	٧
ثالثا –	قضايا الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٨
رابعا –	البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة	١٠
خامسا –	التقييم	١٠
	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان	١٢
	بيان المديرة التنفيذية	١٢
سادسا –	حوار التمويل المنظم	١٥
سابعا –	الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٨-٢٠٢١	١٧

191118 161118 18-19605 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثامنا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ١٨
الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٩
تاسعا – بيان المديرة التنفيذية ١٩
الجزء المشترك ٢١
عاشرا – متابعة اجتماع مجلس تنسيق البرامج لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز . ٢١
حادي عشر – الشؤون المالية، وشؤون الميزانية والإدارة ٢٣
ثاني عشر – أساليب عمل المجلس التنفيذي ٢٥
ثالث عشر – الزيارات الميدانية ٢٥
رابع عشر – مسائل أخرى ٢٦

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٢ – وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال وخطة عمل دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٨ (DP/2018/L.3)، واعتمد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٨ (DP/2018/17). وأقر المجلس مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٩ (DP/2018/CRP.2) وخطةَ العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩.

٣ – وقد وردت القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي أثناء الدورية العادية الثانية في عام ٢٠١٨ في الوثيقة DP/2019/2.

٤ – ووافق المجلس التنفيذي في القرار ٢٣/٢٠١٨ على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٩:

الدورة العادية الأولى:	٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩
الدورة السنوية:	٣ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩
الدورة العادية الثانية:	٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان مدير البرنامج الإنمائي

٥ – قال مدير البرنامج في خطابه أمام المجلس التنفيذي (المتاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) إن المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقفان على أعتاب مرحلة حاسمة من الإصلاح العميق. وجاءت الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ كي تعطي زخماً لعملية التحول في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأمر الذي جعل منه المنظمة الإنمائية الأكثر استشرافاً للمستقبل وصاحبة الشبكة الأوسع فكانت المنظمة التي طبقت حلولاً من القرن الحادي والعشرين لمواجهة التحديات الإنمائية المعقدة. لقد شرع البرنامج الإنمائي في عملية تطور فبعد أن كان مجرد وكالة إنمائية تقليدية أصبح الآن مصدراً للنصائح الإنمائية العصرية وقادراً على توصيل البلدان بالموارد والشبكات المعرفية العالمية.

٦ – عكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطبيق حلوله الستة التي تحمل بصمته على المستوى القطري، ومن المخطط إنشاء منصات قطرية في نحو ٥٠ بلداً بحلول عام ٢٠٢١. وأعاد البرنامج الإنمائي صياغة خبراته في قالب شبكة السياسة العالمية فضلاً عن كادر مكون من خبراء في أهداف التنمية المستدامة. وقد استثمر مرفق الابتكار الجديد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نحو ١٤٠ تجربة مبتكرة في ٨٥ بلداً منذ عام ٢٠١٤، فضلاً عن إطلاقه مرفق الاستثمار القطري الخاص به في آذار/مارس ٢٠١٨. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع تأثير أهداف التنمية المستدامة، وهو مشروع ناشئ يهدف إلى زيادة الاستثمار الخاص من أجل تحقيق هذه الأهداف. وقد عمل البرنامج الإنمائي، من خلال مشروع الحفاز، مع فريق صغير من الخبراء مكرَّس لتوليد أفكار متبصرة

فيما يتعلق باتجاهات التنمية والحلول الإنمائية. وفي ٢٠١٨، توصل البرنامج الإنمائي إلى اتفاقيات تعاون وشراكة مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، فيما ظل ملتزماً بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك استضافته لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - وقد اتخذ البرنامج الإنمائي خطوات مهمة لتحسين نموذج الأعمال الخاص به وجعله أكثر فعالية وكفاءة وأكثر تركيزاً على النتائج. وكان التقدم ملموساً على صعيد الإدارة المالية الحريصة، واستعراض الخدمات الإدارية، والالتزام بنهج في الموارد البشرية محوره الإنسان، وتحسين وتوسعة الأعمال التجارية المشتركة وخدمات المشتريات، وتحقيق التكافؤ بين الجنسين بنسبة المناصفة على مستوى منصب مساعد الأمين العام، وإعطاء الأولوية لعدم التسامح مطلقاً بشأن التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأكد مدير البرنامج على أنه في الوقت الذي شهدت فيه الموارد العادية (الأساسية) زيادة لأول مرة منذ عام ٢٠١٣، ألمح عدد من المانحين إلى أنهم غير متيقنين بشأن المساهمات المستقبلية في ضوء متطلبات الإصلاح. وناشد مدير البرنامج أعضاء المجلس التنفيذي التحرك بصورة عاجلة لمواجهة حالة الاختلال بين الموارد الأساسية والموارد الأخرى (غير الأساسية) فيما شدد على الحاجة إلى قدر أكبر من القابلية للتوقع والمرونة. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي قد ربط بين إطاره المتكامل للنتائج والموارد وحافظته من البرامج.

٨ - منذ تبني قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢ الصادر بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي ستضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، حشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موارد كبيرة لدعم الفريق الانتقالي التابع للأمين العام، وأنشأ فريقاً متفرغاً لتيسير عملية نقل ١٢٩ منصب منسق مقيم والمئات من موظفي مكاتب المنسقين المقيمين وموظفي مكتب تنسيق العمليات الإنمائية إلى اتفاقيات تعاقدية مستقبلية. وسوف يضاعف البرنامج الإنمائي مساهمته في آلية تقاسم تكاليف أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة وسوف يستمر في تقديم الدعم للعمليات على أساس الرسم نظير الخدمة في الفترة الانتقالية.

٩ - وقد رحبت الوفود في المجلس التنفيذي برمته بالتقدم الذي تم إحرازه إزاء الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما يعزز نموذج الأعمال والقيادة القوية لمدير البرنامج خلال عملية الإصلاح. ورحبت الوفود بالمبادرات الجديدة ومنها بوجه خاص شبكة السياسة العالمية، وكادر خبراء أهداف لتنمية المستدامة، والاستراتيجية الجديدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/21). وأعربت الوفود عن تأييدها التام للدور القيادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتأثيره بصفته محركاً للابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ وخاصة في مجال القيادة الفكرية، وجمع البيانات، وتعبئة التمويل على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال اتفاق التمويل.

١٠ - وأعربت وفود عديدة عن تطلعها لرؤية نتائج العمل الوقائي للبرنامج الإنمائي على صعيد العمليات الانتقالية الإنسانية-الإنمائية وشددت هذه الوفود على دور البرنامج الإنمائي في التعامل مع علاقة الترابط بين السلام والأمن والتنمية المستدامة، الذي عبَّر عنها قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٣/٧١ بتاريخ ٢١ كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي ستضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وأكدت الوفود على أهمية

سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والحوكمة الرشيدة ومشاركة المجتمع المدني، بالإضافة إلى المساءلة والشفافية، وقالت إنها تتطلع إلى رؤية تقارير كاملة حول هذه القضايا.

١١ - وشددت الوفود على أهمية دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ورحبت الوفود بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمضاعفة مساهمته في تقاسم التكاليف، مع الإقرار بتأثير المضامين المالية والتحديات الإصلاحية الأكبر حجماً على المنظمة. وأثنت الوفود على تعاون البرنامج الإنمائي مع الفريق الانتقالي التابع للأمين العام حول فك ارتباط اختصاص المنسق المقيم عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعبَّرت عن تطلعها لرؤية التحديثات. وشددت الوفود على وجوب ألا يؤثر إعادة التنظيم تأثيراً عكسياً على إنجاز البرنامج الإنمائي على أرض الواقع. ودعت الوفود البرنامج الإنمائي لأن يأخذ في الحسبان التوصيات المنبثقة عن تقييم الخدمات التنفيذية المشتركة بين الوكالات (DP/2018/25)، مؤكدة على الدور المهم للبرنامج الإنمائي بصفته المزود التنفيذي الأهم في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد اتفقت وفود عديدة في الرأي الذي يرى أن الإصلاح منح البرنامج الإنمائي الفرصة كي يعزز من موقعه كقائد إنمائي، وطلب منه أن يزودها بتفاصيل بشأن تنفيذ دوره كأداة تكامل وحول المزايا المقارنة المحددة له في سياق عملية إعادة التنظيم.

١٢ - وعلّقت الوفود أهمية كبرى على عمل البرنامج الإنمائي الداعم للجهود الوطنية وبناء القدرات من أجل التنمية وتحقيق **الأهداف** وفقاً لترتيب الأولويات الوطنية. وتتطلب خطة عمل ٢٠٣٠ اتباع نهج متكامل للتنمية المستدامة والعمل الجماعي نحو تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر بكل الأشكال والأبعاد. ويؤدي البرنامج الإنمائي دوراً مهماً في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال ولايته التي تركز على التنمية. وأكدت الوفود على أن قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢ يتماشى مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات وأشارت بالتحديد إلى أن التركيز الأساسي لنظام المنسقين المقيمين هو التنمية والقضاء على الفقر في كافة الأشكال والأبعاد، وعلى أن الغرض الأساسي منه هو تنسيق تنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بكل فاعلية تحت مظلة الملكية والقيادة والأولويات الوطنية.

١٣ - وطلبت مجموعة من وفود أقل البلدان نمواً أن يتماشى التركيز البرامجي ومجموعات المهارات للبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقل البلدان نمواً بدرجة أكبر مع المجالات ذات الأولوية كما حددها برنامج عمل اسطنبول الذي يتركز حول القضاء على الفقر، وأن يدعم أقل البلدان نمواً المتأخرة في تنفيذ أهدافها لضمان إنجاز خطة عام ٢٠٣٠. ودعت هذه المجموعة البرنامج الإنمائي إلى تجنب اختلال إنجاز البرامج وتنسيق منظومة الأمم المتحدة في أقل البلدان نمواً خلال الفترة الانتقالية لعملية الإصلاح. ورحبت مجموعة البلدان بنهج التحول الهيكلي للاقتصادات الذي تتبعه الخطة الاستراتيجية من أجل القضاء على الفقر واستدامة التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً، ودعت إلى التنسيق الوثيق بين مكونات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق تلك الغاية، بما في ذلك من خلال مجالسها التنفيذية.

١٤ - وفيما يخص الميزانية، رحبت الوفود بالزيادة العامة التي طرأت على المساهمات لعام ٢٠١٧، بما في ذلك إيرادات من القطاع الخاص والمؤسسات والمجتمع المدني. بيد أن الوفود عبّرت عن قلقها العميق حيال اختلال التوازن المستمر بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، وشددت على الحاجة إلى تخصيص موارد أساسية قوية لعدة سنوات يمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كي يتسنى له الوفاء بمسؤوليات ولايته والاحتفاظ بطبيعته الحكومية-الدولية متعددة الأطراف. وحث الكثير من الوفود المانحين على الوفاء بتعهداتهم وحثوا البلدان التي يؤهلها موقعها على زيادة المساهمات في الموارد العادية. ودعت

الوفود البرنامج الإنمائي إلى مواصلة استكشاف الحوافز والآليات المبتكرة من أجل توسيع نطاق قاعدة مانحيه، بما في ذلك المانحين من القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية والمصارف ثنائية/متعددة الأطراف. وشددت الوفود على أهمية زيادة الوفورات في التكاليف ومكاسب الكفاءة وضمان توافق استرداد كامل التكاليف مع قرارات المجلس التنفيذي.

١٥ - وعبّرت مجموعة من الوفود عن قلقها حيال عدم كفاية التمويل التي من شأنها أن تؤثر عكسياً على الدول الجزرية الصغيرة النامية والمكاتب متعددة الأقطار والبلدان متوسطة الدخل، ودعت إلى إيجاد حل شامل للمناطق دون الإقليمية. وشددت هذه الوفود على الحاجة إلى اعتماد معايير موضوعية ومنهجية منصفة وبيانات دقيقة يمكن التثبت من صحتها، باستخدام قياسات الفقر متعددة الأبعاد، عند اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد وحضور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري، دون اللجوء إلى الاشتراطات أو مجالات التركيز المعينة. ونبهت الوفود إلى ضرورة عدم ممارسة الضغوط على البلدان المستفيدة من البرامج كي تتحمل التكاليف المضافة، بما في ذلك من خلال إبرام اتفاقية معدّلة لتقاسم التكاليف لنظام المنسقين المقيمين. وشددت مجموعة أخرى من أقل البلدان نمواً على أهمية الالتزام بالمبادئ التوجيهية للتمويل التي نصت عليها خطة عمل أديس أبابا.

١٦ - وأكدت مجموعة أخرى من الوفود على أهمية الحفاظ على مبدأ 'المسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة' للتعاون بين الشمال والجنوب. وشددت هذه المجموعة على وجوب النظر إلى تعبئة الموارد المحلية على أنه يشكل إضافة إلى، وليس بديلاً عن، التمويل الكافي كماً ونوعاً، مجددة التأكيد على أهمية الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وأكدت مجموعة الوفود أيضاً على أنه ينبغي على الدول الأعضاء، بموجب المذكرة الفنية بشأن تمويل نظلم المنسقين المقيمين المجدد، أن تستثني رسم الواحد في المئة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومساهمات الحكومات المحلية وأن تُحجم عن المغالاة في تقدير مكاسب الكفاءة كمصدرٍ للتمويل. وكررت المجموعة تأكيدها على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا يشكل بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له.

١٧ - ورداً على ذلك، أكد مدير البرنامج مرة ثانية على مركزية استعراض عام ٢٠١٦ الذي يجري كل أربع سنوات والهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر في جميع أبعاده في الخطة الاستراتيجية والتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكد مدير البرنامج على أن البرنامج الإنمائي ملتزم بالحد الأدنى من الاختلال في الإنجاز جراء إصلاح الأمم المتحدة، ولفت الانتباه إلى الكثافة غير المسبوقة للإصلاحات. وأكد مدير البرنامج على أن دور البرنامج الإنمائي يتمثل في دعم نائب الأمين العام في تنفيذ عملية التحول وليس تأمين التمويل لنظام المنسقين المقيمين. ومع ذلك فإن البرنامج الإنمائي عاقد العزم على الاستفادة من الإصلاح وفك ارتباطه مع نظام المنسقين المقيمين ليصبح منظمة أقوى وأكثر فاعلية وكفاءة مع مواصلة تقديمه الخدمات الأساسية للمنظومة الأكبر. وقال مدير البرنامج إنه يتعين مناقشة تمويل البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار النقاشات الدولية المتعلقة بالتمويل الإنمائي مع لفت الانتباه إلى الكيفية التي دفعت بها الحوافز السلبية منظمات أممية منفردة إلى التركيز على جمع التبرعات لصالح عملياتها الخاصة وليس للمنظومة الإنمائية في الأمم المتحدة مما أدى إلى استمرار التنافس بين الوكالات وتشتتها. لقد تعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمواصلة اتباع النُهُج المبتكرة في الحصول على التمويل من قبيل مبادرة حصة الأسد. وأشار مدير البرنامج إلى أنه من حيث الإنجاز وحجم التبادل كان الطلب عالياً على خدمات البرنامج الإنمائي مع زيادة سنوية منتظمة في التمويل العام،

لكنه نبّه إلى أن زيادة الطلب على خدمات البرنامج الإنمائي قد لا يكون أمراً مستداماً عند المستويات الحالية للتمويل الأساسي أو وفورات التكاليف.

ثانيا – حوار التمويل المنظم

١٨ – قدمت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة ومديرة مكتب الخدمات الإدارية عرضاً للاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2018/19 و Add.1)، وتقرير حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به لعام ٢٠١٨ وما بعده (DP/2018/20).

١٩ – وأعرب أعضاء المجلس التنفيذي عن دعمهم القوي للحوار المستمر بشأن التمويل المنظم واستعراض الحالة المالية وأثنوا على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التزامه مع الوفود. وأشارت مجموعة من الوفود إلى أن الاختلال بين الموارد العادية وغير العادية يشكل التحدي الأكثر صعوبة أمام المنظمة. ودعت الوفود البرنامج الإنمائي إلى تضمين التقارير المستقبلية اقتراحات بشأن الكيفية التي سيعالج بها الاختلال بين الموارد العادية وغير العادية والطريقة التي سيدير بها عدم استقرار أسعار صرف العملات. وكررت الوفود طلبها للبرنامج الإنمائي تقديم مقترح حول النسق الذي سيضعه لحوار التمويل المنظم، حسب ما تم طلبه في القرار ٢٠١٨/٥. وطلبت الوفود أن يقوم البرنامج الإنمائي في المستقبل بالآتي: (أ) تقديم رؤية واضحة لمبادئ وأهداف حوار التمويل المنظم، (ب) استخدام الحوار كأداة لتيسير إشراف المجلس التنفيذي على الخطط الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، (ج) إنشاء عملية ودورة سنوية للحوار من أجل إحداث نقاشات أكثر تفاعلية، (د) تحسين عملية إعداد التقارير المالية بحيث تتضمن التقارير معلومات عن الاحتياجات المالية والفجوات والتوقعات ودرجة تماشي الموارد المالية مع ميزانية الخطة الاستراتيجية، وتفاصيل حول المهام التي ينبغي تمويلها من خلال الموارد العادية أو المرنة، (هـ) توضيح مجموعة موارده التمويلية واستكشاف سبل تحسين نوعية المساهمات مخصصة الغرض. ورحبت الوفود بالتزام البرنامج الإنمائي بالشفافية، من خلال شبكة الشفافية في المساعدات الدولية وأدواتها الجديدة الخاصة بالشفافية لاسيما استخدام الأدوات الرقمية. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي على العمل مع منظمات الأمم المتحدة على صياغة نسق حوار التمويل المنظم.

٢٠ – ورحبت وفود أخرى بجدول الأعمال المعدل لحوار التمويل والذي واءم بشكل أفضل بين حوارات التمويل في كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث شجعت الوفود البرنامج الإنمائي على العمل مع منظمات الأمم المتحدة وتضمين المراجعات المستقبلية قضايا تمويلية شاملة إلى جانب تمويل/تقارير تنفيذ الفصل المشترك. وأكدت الوفود على أهمية أن يعبِّر حوار التمويل عن النقاشات الأوسع نطاقاً بخصوص التمويل ذي الصلة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية واتفاق التمويل وأن يبني على تلك النقاشات. ودعت الوفود إلى أن يكون الارتباط بين الخطة الاستراتيجية وحوار التمويل أقوى بكثير كي يتسنى إظهار الاحتياجات التمويلية للخطة الاستراتيجية بصورة أفضل. ورحبت الوفود بتركيز البرنامج الإنمائي على الابتكار واستخدام طرق جديدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واتباعه نُهجاً تكاملية مشتركة بين القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢١ – ورداً على ذلك، جددت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والدعوة التأكيد على التزام البرنامج الإنمائي بالعمل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وربط حوار التمويل المنظم بالاتفاق التمويلي الأوسع

نطاقاً. وأشارت إلى التحدي الذي واجهه البرنامج الإنمائي للوفاء بالمستوى المنشود تحقيقه وهو نسبة ٣٠ في المئة من التمويل الأساسي كما حددها اتفاق التمويل. وعند بلوغ نسبة ١٢ في المئة لم يعد بمقدور البرنامج الإنمائي إجراء مزيد من التخفيض دون تهديد قدرته على الإنجاز. وسوف يزود البرنامج الإنمائي المجلس التنفيذي بمقترحات حول ربط التمويل بنتائج التنمية في الخطة الاستراتيجية قبل البدء بأية حوارات تمويل مستقبلية، وبمقترحات ملموسة للتعامل مع اختلال الموارد العادية/وغير العادية. وسوف يستكشف البرنامج الإنمائي آفاق التمويل الشامل في مجالات من قبيل الترابط الإنساني – الإنمائي، ومنع نشوب النزاعات وبناء القدرة على التحمل. ويظل البرنامج الإنمائي ملتزماً بالموازنة المتوازنة والكفاءة المعززة وتولي مسؤولياته في إصلاح الأمم المتحدة واستكشاف نُهُج مبتكرة في التمويل والإنجاز.

٢٢ - ولفتت مديرة مكتب الخدمات الإدارية الانتباه إلى قاعدة التمويل الأساسي المتنوعة للبرنامج الإنمائي والمؤلفة من مانحين تقليديين والبلدان المستفيدة من البرامج. وقد سار تمويل البرنامج الإنمائي وتعبئة موارده على نحو مترادف مع اتفاق التمويل والنقاشات التي تتناول إصلاح الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بفائض الأموال، أشارت مدير مكتب الخدمات الإدارية أن "الفائض" مشتق من التمويل متعدد السنوات الذي تلقاه البرنامج الإنمائي، من خلال منظمات مثل الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، ولم يكن قابلاً للنقل ولكنه ظهر في الكشوفات المالية السنوية للبرنامج الإنمائي وتمت الإشارة إليه كأموال تم استلامها للبرامج في السنوات التي تلت. وعبر التراكم، بلغت هذه الموال بلايين الدولارات الأمريكية وعكست قيمة التمويل غير الأساسي متعدد السنوات للمشاريع. ولحماية هذه الأموال من تقلبات أسعار الصرف والحفاظ عل قيمتها، يمتلك البرنامج الإنمائي واحدة من أكبر وحدات خدمات الخزانة الموجودة في منظمات الأمم المتحدة. وقد أدار البرنامج الإنمائي هذه الأموال من خلال استثمارات تحفظية مما سمح له بوقايتها من عدم اليقين. وكان ذلك فائضاً لم يكن بوسع البرنامج الإنمائي استعماله للتعويض الموارد العادية. وأكدت مديرة المكتب على أن الضغوطات على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطلبت منه امتلاك قاعدة أقوى من الموارد العادية.

٢٣ - وأشار نائب مدير مكتب الخدمات الإدارية إلى أن وحدة الخزانة التابعة للبرنامج الإنمائي قدمت خدمات لمنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة مستخدمة سياسة استثمار تحفظي تم تدقيقها بصورة مستقلة، واستفادت من نظام قوي من آليات الضبط الإداري، وواكبت الديناميات الاستثمارية للسوق. لقد تم تحويل المبالغ الفائضة في حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الفور إلى دولار أمريكي وكانت أموالاً مخصصة تماماً وغير قابلة للنقل وفقاً لأنظمة المجلس. غير أن البرنامج الإنمائي حقق فائدة على الأموال الفائضة المستثمرة وعمل على تغطيتها بتدابير احترازية لحمايتها من تقلبات أسعار الصرف، مما ساعد في تعويض اختلال الموارد العادية/غير العادية.

٢٤ - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم ٢٠١٨/١٦ بشأن الحوار المتعلق بالتمويل المنظم للبرنامج الإنمائي.

ثالثا - قضايا الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٥ - قدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرضاً لاستراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/21).

٢٦ - رحبت مجموعة عبر إقليمية من أعضاء المجلس التنفيذي بالاستراتيجية الجديدة وأثنت على البرنامج الإنمائي لالتزامه بالمساواة بين الجنسين في مختلف جوانب عمله. وأقرت مجموعة الأعضاء بأن أداء البرنامج الإنمائي كان جيداً نسبياً في دفع عجلة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بموجب استراتيجيته السابقة للمساواة بين الجنسين، ٢٠١٤-٢٠١٧. وأشارت المجموعة إلى أن التقدم كان كبيراً في بعض البلدان والمجالات المواضيعية، ألا أنها أكدت بأن إطار السياسات وقدرات الفريق المعني بالمساواة بين الجنسين والوسائل المؤسسية وفرت الأساس الصلب الذي يجب البناء عليه وأنه ينبغي لها أن تمثل الحد الأدنى من المعايير للمضي قُدماً. بل إن هذه الجوانب تضمنت، بوجه عام، طريقاً أكثر طموحاً للمسير على هذا الدرب. وأكدت مجموعة الأعضاء على أن تمثيل النساء والبنات ضمن الفئات التي تخلفت عن الركب هو تمثيل زائد، وأنه ينبغي على البرنامج الإنمائي أن يعمل، على نحو مضطرد، على ترتيب أولويات نتائجه وقياسها على أساس يقوم على نجاحه في تحسين آفاق وأحوال النساء والبنات بدءاً 'بالأكثر تخلفاً عن الركب' بمن فيهن أولئك اللواتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز واللواتي يعشن أوضاع الأزمات، وأن يضمن البرنامج إشراك الرجال والأولاد كفاعلين في التغيير.

٢٧ - ورحبت المجموعة نفسها بامتثال الاستراتيجية الجديدة بخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعمل المتواصل بأختام ومؤشرات المساواة بين الجنسين. وفيما أقرت المجموعة بأن مؤشرات الجنسانية عملت في كل حل من الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي على تحسين الإطار المتكامل لنتائج وموارد البرنامج الإنمائي، ٢٠١٨-٢٠٢١، قالت إنه يمكن لدليل تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين أن يستفيد من زيادة الروابط المفصلة مع مسارات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٨ - وذكرت مجموعة الأعضاء أن الاستراتيجية الجديدة ليست على نفس القدر من التفصيل الذي كانت عليه الاستراتيجية السابقة فيما يتعلق بالالتزامات والموارد المؤسسية الخاصة بالتنفيذ، وأنها تتوقع أن يحدد البرنامج الإنمائي تلك الالتزامات وأن يبني القدرات في مختلف أقسام المنظمة مع مضي عملية التنفيذ. وشددت المجموعة على أهمية الحفاظ على القيادة والمساءلة وتحفيز الابتكار.

٢٩ - ورحبت المجموعة بعزم البرنامج الإنمائي على مواصلة إصدار تقرير التقدم المحرز بشأن استراتيجية المساواة بين الجنسين كتقرير مكمل للتقرير السنوي.

٣٠ - وأشارت مجموعة الأعضاء إلى توافر أدلة دامغة على أن المساواة بين الجنسين لم تكن منصفة وحسب، بل أفادت أيضاً المجتمع على كافة المستويات وكان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي والصحة والتعليم والسلام المستدام. وقد أتاحت استراتيجية المساواة بين الجنسين، ٢٠١٨-٢٠٢١، المجال كي يبقى البرنامج الإنمائي نصير المساواة بين الجنسين من خلال العمل الموجهة.

٣١ - وأشار أحد الوفود إلى أنه في الوقت الذي يؤيد فيه استراتيجية البرنامج الإنمائي الجديدة للمساواة بين الجنسين والعمل على تمكين المرأة تأييداً كاملاً، إلا أنه لا يؤيد أو يوافق على إدراج عبارتي 'خدمات الصحة الجنسية والإنجابية' و 'الصحة الجنسية والإنجابية'. وأكد الوفد على أن بلاده لم تعترف، بما يتماشى مع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بالإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة. ومع ذلك أكد الوفد على استمرار التزامه المعنوي والمالي القوي بصحة المرأة ومنع وفيات الأطفال وتحسين مستوى صحة الأم في شتى بقاع العالم.

٣٢ - ورداً على ذلك، أكد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيضاعف جهوده لتعزيز المساواة بين الجنسين في أواضع الأزمات. وشدد على أن المساواة بين الجنسين موجودة في صميم عمل البرنامج الإنمائي وإدماجها في جميع الحلول التي تحمل بصمته. وأكد مجدداً على الالتزام المؤسسي للبرنامج الإنمائي بالمساواة بين الجنسين في كافة المجالات بما في ذلك المستويات القطرية والإقليمية والدولية.

٣٣ - وقد أخذ المجلس التنفيذي علماً باستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين، ٢٠١٨-٢٠٢١.

رابعا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

٣٤ - قدم البرنامج الإنمائي تسعة برامج قطرية للمجلس التنفيذي للحصول على موافقته عليها، بالإضافة إلى تمديد ثلاثة برامج قطرية أخرى. وقد قام المدراء الإقليميون لكل من أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ بعرض البرامج القطرية لكل من: بنن وبوتان وغينيا الاستوائية وليسوتو وليبيا وناميبيا والفلبين والسنغال وجنوب السودان، بالإضافة إلى أول تمديد لسنة واحدة للبرامج القطرية لكل من كوبا والمكسيك وثاني تمديد لسنة واحدة للبرنامج القطري لليبريا.

٣٥ - وقد استعرض المجلس التنفيذي وثائق البرامج القطرية لكل من بنن (DP/DCP/BEN/3) وبوتان (DP/DCP/BTN/2) وغينيا الاستوائية (DP/DCP/GNQ/3) وليسوتو (DP/DCP/LSO/3) وليبيا (DP/DCP/LBY/3) وناميبيا (DP/DCP/NAM/3) والفلبين (DP/DCP/PHL/3) والسنغال (DP/DCP/SEN/3) وجنوب السودان (DP/DCP/SSD/3)، ووافق عليها، طبقاً للقرار رقم ٢٠١٤/٧.

٣٦ - كذلك وافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لليبريا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٩ وأخذ علماً بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين لكوبا والمكسيك من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٩ (DP/2018/22 و Corr.1).

خامسا - التقييم

٣٧ - قدم مدير مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم خدمات التمويل الجماعي فيما بين الوكالات (DP/2018/23) وتقييم الخدمات التنفيذية فيما بين الوكالات (DP/2018/25). وقدمت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي رد الإدارة على تقييم الخدمات التنفيذية فيما بين الوكالات (DP/2018/26)، كما قدم المدير التنفيذي لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء بالأمم المتحدة رد الإدارة على تقييم خدمات التمويل الجماعي فيما بين الوكالات (DP/2018/24).

٣٨ - رحبت مجموعة وفود عبر إقليمية بالتوقيت المناسب لصدور التقييمين. وأكدت المجموعة على أن اجتذاب المساهمات للتمويل الجماعي فيما بين الوكالات يعتمد على كفاءة البرامج في استخدام تلك المساهمات، وأثنت على مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء لقوة تصميم الصناديق وشفافيتها وإدارتها، فيما نوهت إلى الحاجة إلى مراجعة المبادئ التوجيهية الحالية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بحيث

تعبّر عن التطور في الطلبات من أجل الإبلاغ عن النتائج المالية. وعبّرت المجموعة عن دعمها لصياغة المجموعة الإنمائية لإرشادات واضحة بخصوص نوعية البرامج وتخطيطها وتنفيذها، ولضمان المساءلة وإدارة المخاطر. ورحبت مجموعة الوفود بالوثيقة التي يعتزم البرنامج الإنمائي تقديمها لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حول النُهج الخاصة بتعزيز جودة إطار النتائج وتصميمه في سياق التمويل الجماعي بالأمم المتحدة، لكنها التمست الوضوح في صياغته. وأكدت المجموعة على أن النُهُج المتكاملة لن تؤتي أُكُلها على أرض الواقع ما لم تتم ترجمة مبدأ الاعتراف المتبادل بممارسات الأعمال إلى إجراءات عملية على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأكملها. وأعربت المجموعة عن تأييدها لتوسيع دور مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء كمدير للصناديق، وخاصة من أجل جني ثمار الدروس المستفادة والخطة/والتقرير حول النتائج. ورحبت المجموعة بمبادرة المكتب الرامية إلى تحسين عملية الإبلاغ عن النتائج عبر بوابته الإلكترونية ومقترحه المتعلق بتطوير إطار تقديم التقارير الخاص بالسرد المالي للنتائج على مستوى المنظومة، وذلك لغايات مناقشتها في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ووافقت مجموعة الوفود على التوصية بإنشاء لجنة توجيهية متعددة أصحاب المصلحة لمكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء من أجل تبادل الأفكار والدروس المستفادة، لكنها أعربت عن قلقها من أن ذلك قد يشتت انتباه موظفي المقر في وقت يشهد قيوداً على الموارد.

٣٩ - ورحبت مجموعة الوفود نفسها بالرؤى المتبصرة المنبثقة عن تقييم الخدمات التنفيذية فيما بين الوكالات في البرنامج الإنمائي وأقرت بأن البرنامج الإنمائي قد شرع بالفعل باتخاذ إجراءات للنهوض بنموذج الأعمال الخاص به. ولفتت المجموعة الانتباه إلى أن البصمة الجغرافية للخدمات التنفيذية للبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي الأضخم بين المنظمات الأممية وأنه من شأنه أن يبقى له دوره المهم مع ظهور ما ستتمخض عنه إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية بالأمم المتحدة وفك ارتباط نظام المنسقين المقيمين عن البرنامج الإنمائي. ودعت مجموع الوفود البرنامج الإنمائي لبيان الكيفية التي سيخدم بها المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة على أكمل وجه، وبما يتماشى مع ما خلص إليه التقييم من توصيات.

٤٠ - ورحب مدير مكتب التقييم المستقل بتعليقات الوفود والرد المتميز من الإدارة، بما في ذلك ما يتعلق بتحديد جداول زمنية محددة، وأشار إلى أن بعض النقاط المدرجة على الجدول الزمني قد تستغرق وقتاً أطول في التنفيذ مع المضي قُدماً في عملية إعادة تنظيم الأمم المتحدة.

٤١ - وأكدت مديرة الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن تقيم الخدمات التنفيذية فيما بين الوكالات كان مفيداً تماماً وأنه جاء في موعده المناسب، وأعادت التأكيد على التزام البرنامج الإنمائي بتنفيذ التوصيات الناتجة عن التقييم. وسوف يقدم البرنامج الإنمائي للمجلس التنفيذي تقريراً منتظماً حول ما يجريه من تغييرات وابتكارات كي يصبح أكثر كفاءة وفاعلية، بما يتسق مع جهود الإصلاح الأوسع على نطاق الأمم المتحدة.

٤٢ - وأوضحت مديرة مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء بالأمم المتحدة، في معرض الرد على شواغل الوفود، بأن الهدف من توصية التقييم المتعلقة بإنشاء لجنة توجيهية متعددة أصحاب المصلحة هو توفير منتدى لتبادل المعلومات والحوار والنقاش الاستراتيجي بصورة أفضل مع تجنب تحميل موظفي المقر أي عبء جديد.

٤٣ - وقد تبنى المجلس التنفيذي القرار ٢٠١٨/١٧ بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرة التنفيذية

٤٤ - لفتت المديرة التنفيذية الانتباه في بيانها (متوفر على Papersmart) إلى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذكرى الخمسين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في عام ٢٠١٩: وهو وقت ملائم لتقييم مدى التقدم وإعادة الالتزام. ويشتمل ذلك على دور الصندوق في إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة كي يحقق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ووفقاً لخطته الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١، والولاية الممنوحة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالنتائج التحولية الثلاث المتمثلة في إنهاء: (أ) الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها على صعيد تنظيم الأسرة، (ب) وفيات الأمهات التي يمكن تفاديها، (ج) العنف الجنساني وجميع الممارسات المضرة بالنساء والبنات. وشكل عنصر 'إنهاء حالة التواري' جزءاً لا يتجزأ من هذا النهج وذلك من خلال توفير البيانات السكانية عالية الجودة. وسلطت المديرة التنفيذية الضوء على عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في البلدان التي تعيش أزمات ودوره في ردم الهوة في تواصلية العلاقة الإنسانية-الإنمائية، وعمله المشترك من أجل الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأشخاص المصابين بإعاقات، والالتزام مع الشباب وفقاً لاستراتيجية الأمن العام للشباب.

٤٥ - وكررت المديرة التنفيذية تأكيدها على التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإصلاح الأمم المتحدة وبالعمل مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقالت إن الصندوق شارك في قيادة الفريق المعني بالتمويل الاستراتيجي لأهداف التنمية المستدامة من أجل مساعدة البلدان على التوجه نحو التمويل من أجل تحقيق نتائج مفضية إلى التحول. وقد اشتمل ذلك على إنشاء مركز للمعارف والبحوث بشأن تمويل هذه **الأهداف**، وبناء معرفة الموظفين بالنواحي المالية، وتطوير مبادئ المشاركة، وصياغة معايير البيانات المالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بإعداد التقارير. وأضافت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سوف يساعد في تطوير أساليب الحضور القطري من أجل الجيل الجديد من الفرق القطرية، وسيشارك في قيادة الجهود المشتركة لدعم القدرات الإحصائية الوطنية.

٤٦ - وعلى صعيد الميزانية المتكاملة المنقحة، ٢٠١٨-٢٠٢١، أشارت المديرة التنفيذية إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان عاكف على تنفيذ عمليات إدارة التغيير وتأسيس هيكله الجديد من أجل اتباع نهج تنظيمي أكثر قوة وتماسكاً على صعيد العمليات الحكومية الدولية والعمليات المشتركة فيما بين الوكالات. وقد أنشأ الصندوق فرعاً لهذا الغرض ضمن شعبة السياسات والاستراتيجية المجددة التابعة له، ووضع فرع المجلس التنفيذي ضمن مكتب المدير التنفيذي. وقد أعاد الصندوق توزيع الموارد الواردة من المقر الرئيسي على البلدان والمناطق لضمان القُرب المكاني للدعم الفني حيثما كانت الحاجة إليه أكبر ما يمكن. وقد عكف الصندوق على تنفيذ هيكلية جديدة للشؤون الإنسانية، بما في ذلك مكتب الشؤون الإنسانية التابع للصندوق في جنيف. وناشدت المديرة التنفيذية الدول الأعضاء مواصلة الدعم للأعمال التي يتولاها الصندوق في الأوضاع الإنسانية.

٤٧ - شهد صندوق الأمم المتحدة للسكان زيادة في الموارد العادية (الأساسية) والموارد مشتركة التمويل سنة ٢٠١٧ لتتخطى قيمتها بليون دولار، أي بزيادة مقدارها ٢٧ في المئة عن سنة ٢٠١٦. وناشدت المديرة التنفيذية للصندوق الدول الأعضاء إلى زيادة مساهماتها في الموارد العادية، وأشارت إلى أن ٤٤ بلداً

مستفيداً من البرامج قد أسهم في الموارد العادية سنة ٢٠١٨. وقد ركز الصندوق على اكتساب تمويل مشترك عالي الجودة، جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى بناء شـــراكات أقوى مع مانحين غير تقليديين ومنظمة الأمم المتحدة. وكررت المديرة التنفيذية التأكيد على عدم التساهل مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين واســتمرار الصــندوق في بناء القدرات في هذا المجال وأنه قام بتعيين منســق ليكون متفرغاً تماماً للتركيز على إطلاق استراتيجية شاملة لمنع سوء السلوك الجنسي ومواجهته، ومراجعة سياسة التحرش، والعمل بإجراءات التدقيق الســابق للتوظيف، واســتعراض اتفاقيات التعاقد مع الشــركاء المنفذين من أجل تعزيز عدم التســاهل المطلق. ولدعم الهدف المتمثل في تحقيق مستويات مناسبة من التمويل المستدام للخطة الاستراتيجية، أعلنت المديرة التنفيذية أن مصر والسويد وافقتا على أن تصبحا نصيرا مشاركا لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن حوارات التمويل المنظم، وشكرتهما على قيامها بهذا الدور.

٤٨ - وكرر أعضـــاء المجلس التنفيذي دعمهم التام لولاية الصـــندوق التي منحه إياها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وللعمل المتعلق بالحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في بيئات التنمية والأزمات، بما في ذلك محاربته للعنف الجنساني. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لمشاركة المجلس التنفيذي في الجهود الرامية إلى جعل صـندوق الأمم المتحدة للسـكان أهلاً لمهمة إنجاز **الأهداف** وخطة عام ٢٠٣٠. وعبَّر الأعضاء عن سرورهم بالتزام الصندوق القوي بإصلاح الأمم المتحدة والدور المركزي الذي يؤديه في تجديد نظام المنسقين المقيمين، ولاحظوا بروح التقدير استخدام أكثر من ٧٠ في المئة من المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أبنية وخدمات مشتركة، وحثوا الصندوق على مشاطرة أفضل ممارساته في ذلك المجال مع منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

٤٩ - واستوضحت مجموعة من الوفود بشأن الكيفية التي سيؤثر بها إصلاح الأمم المتحدة على تمويل المناطق والمناطق دون الإقليمية وشـــجعت الصـــندوق على أن يركز في إعادة الهيكلة على بناء القدرات الوطنية على تنفيذ المشـــاريع على المســـتوى القطري مع دعم البلدان بقوة من أجل إعمال الحقوق في الصـــحة الجنســـية والإنجابية والحقوق الإنجابية وخطة عام ٢٠٣٠، بما يتماشـــى مع الســـيادة والملكية الوطنيتين. وأكدت الوفود على أهمية التآزر في المجالات المواضـــيعية التي تركز على النواحي متعددة الأبعاد في الفقر. ورحبت الوفود ببنود الميزانية الخاصـــة بتمويل نظام المنســـقين المقيمين والتزام الصـــندوق بوضـــع تصـميم جديد لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لكنها شددت على وجوب ألا تأتي رسوم تمويل نظام المنسقين المقيمين والبالغة ١ في المئة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أو من التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي. وأكدت الوفود على وجوب أن يعود نهج الصـــندوق في إعادة تنظيم شـــؤونه متعددة الأطراف بالفائدة على البلدان المســـتفيدة من البرامج والبرامج القطرية مع لعب المجلس التنفيذي دوراً استشارياً. وذكرت وفود أخرى أنه يتعين على أي استعراض للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية أن يركز على التنفيذ وليس على الولايات والســـياســـات. وحثت الوفود الصـــندوق على التقيد بولايته والنأي بنفســه عن القضــايا الخلافية غير المتفق حولها من قبل الدول الأعضــاء. وحاول وفد واحد ثني صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الخوض في مسائل الإجهاض والتعقيم القسري.

٥٠ - رحب أعضاء المجلس التنفيذي بمنجزات صندوق الأمم المتحدة للسكان على صعيد تعبئة الموارد ســنة ٢٠١٧ وشــجعوه على مواصــلة إقامة الشــراكات المبتكرة لتعبئة مزيد من التمويل، بما في ذلك من خلال الشراكات مع القطاع الخاص. وتوقع الأعضاء أن تقترن الزيادات المبلغ عنها في التمويل بقدر أكبر من التأثير على المستوى القطري وارتباط أوضح لعلاقة النتائج بالموارد ضمن الميزانية. وأعرب الأعضاء عن

قلقهم بخصوص الانخفاض المستمر في الموارد العادية وحثوا الصندوق على معالجة هذه النزعة السلبية من خلال الميزانية المنقحة وخاصة لفائدة أقل البلدان نمواً. ووُجهت دعوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان لإقامة شراكة مع البلدان المستفيدة من البرامج من أجل تقاسم أكبر للأعباء. وشددت بعض الوفود على أهمية التمويل الأساسي القابل للتنبؤ ومتعدد السنوات والكافي كي يتسنى للصندوق الوفاء بمسؤوليات ولايته المنبثقة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام ٢٠٣٠. والتمست الوفود التوضيح فيما يتعلق بما إذا كان تخصيص موارد بنسبة ١٥ في المئة للأنشطة المشتركة قد غطى أنشطة الصندوق على أرض الواقع، وما إذا تضمنت تلك النسبة الدعم المالي لمكاتب الإسناد المشترك والمساهمات في التقييم القطري المشترك. وشددت الوفود على أن يخصص الصندوق الوفورات المتأتية عن مراجعة الميزانية لصالح البرامج القطرية، مع بقاء الفارق بين الميزانية المؤسسية وميزانية البرامج لصالح البرمجة. وقالت الوفود إنه ينبغي رؤية حوار التمويل المنظم ضمن الإطار الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة.

٥١ - وعبّر أعضاء المجلس التنفيذي عن الدعم القوي لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الشباب ومحاربة الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال سياسة عم التساهل مطلقاً معهما، بما في ذلك في البيئات الإنسانية. وحث الأعضاءُ الصندوقَ على مواصلة تعبئة التمويل للمساعدات الإنسانية لضمان الحصول على الحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وتنظيم الأسرة في بيئات النزاعات. وينبغي أن يركز النهج الإنساني لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الوقاية وبناء القدرات، والتصدي في المقام الأول لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً. ورحب الأعضاء، بل وشجعوا، على إيلاء قدر أكبر من التركيز للحد من مخاطر الكوارث وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث في إطار الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١. وتم الإعراب عن دعم قوي للتغطية الصحية الشاملة وتعميق النقاشات حول القضايا السكانية والحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في أطر النتائج والموارد التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأقر الأعضاء بعمل الصندوق مع الدول الأعضاء من أجل تطوير نظام أكثر تمحوراً حول النتائج ويركز على المزايا المقارنة، وشددوا على أهمية المساءلة والشفافية.

٥٢ - وفي معرض ردها على ذلك، شددت المديرة التنفيذية على أن الكرامة الإنسانية هي العنصر الرئيسي في دورة الحياة وفي استراتيجية الصندوق المتعلقة بالحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. وكان الغرض من استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ٢٠١٩ هو تقييم مدى التقدم المحرز والتحديات حتى تاريخه وليس لإعادة فتح ولاية المؤتمر للنقاش. وبالتالي، عكف الصندوق على إعادة تركيز اهتمامه على الشيخوخة وأوجه التحيز لأحد الجنسين في الصحة الإنجابية وعلى مبادئ إطار سنداي، وبصفة خاصة حماية النساء والبنات في البيئات الإنسانية. وقد قاد الصندوق الجهود المبذولة لضمان أن مجموعة المهارات التي يتمتع بها المنسقون المقيمون المستقبليون تتضمن المبادئ المتعلقة بالحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، فضلاً عن التزامهم بالمساءلة والشفافية. وكان الهدف من تمرين إدارة التغيير هو تعزيز قدرة الصندوق وقيادته على تحقيق الأهداف وصياغة نهج متماسك ومناسب تماماً للغرض يتيح له الاستجابة بسرعة للأوضاع الناشئة على الصعيدين القطري والإقليمي. وعكف الصندوق على العمل على ضمان عدم تأثير إصلاح الأمم المتحدة وغير ذلك من عمليات التغيير على إنجاز البرامج، فيما ركز على الإنجاز الموسّع من خلال شراكاته بما في ذلك شراكته مع القطاع الخاص. وقد أولى الصندوق أهمية كبرى للعمليات الحكومية الدولية والمشاركة الشفافة مع الدول الأطراف، وسوف يواصل الاجتماع بأعضاء المجلس التنفيذي من خلال المشاورات الاعتيادية غير الرسمية.

٥٣ - وكررت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) الإشارة إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان تشاطر مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ٧٠ في المئة من الخدمات التي تقدمها مكاتب الإسناد التابعة له على المستوى القطري. وكان الصندوق رائداً في الخدمات المشتركة: التي تشكل عماد نموذج الأعمال الخاص به والعامل المحرك للفاعلية والكفاءة. وأدار الصندوق عملية التشغيل التجريبي الخاصة به للخدمات المشتركة في جنوب أفريقيا حيث جمع بين عدة عمليات لتسيير الأعمال من عدد من البلدان الصغيرة لتحرير الموارد لصالح البرمجة. وشارك الصندوق في رئاسة الفريق المعني بإعادة تصميم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي يعد محورا من محاور الإصلاح والذي ينصبَّ تركيزه على تحسين التقييم القطري المشترك.

٥٤ - وقال نائب المديرة التنفيذية (للبرامج) إن استعراض عام ٢٠١٩ للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية سيقيّم المنجزات المحرزة منذ عام ١٩٩٤ ويحدد الثغرات (وأسبابها) ويجدد الالتزامات المنبثقة عن المؤتمر. وسوف تُعقد مؤتمرات إقليمية مختلفة قبل الشروع بعملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي ستظهر نتائجه في تقارير المؤتمر الإقليمية التي ستصدر في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ٢٠١٩.

٥٥ - ولفت مدير الاتصالات والشراكات الاستراتيجية الانتباه إلى أن الغرض من اتفاق التمويل هو تأمين التمويل المناسب للخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١ وأنه يتوافق تماماً مع اتفاق التمويل المبرم على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ودار الحوار المتعلق بالتمويل المنظم بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وأعضاء المجلس التنفيذي، بلا استثناء، بهدف الالتفاف حول جدول أعمال الصندوق. ولن يستخدم الصندوق موارد البرامج لتغطية رسم الواحد في المئة لصالح تجديد نظام المنسقين المقيمين.

٥٦ - وذكر مدير شعبة الخدمات الإدارية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية سعوا إلى استكشاف أفضل معدل ومنهجية لاسترداد التكاليف، من حيث الكفاة والفاعلية، في المنظومة برمتها، مع ربطهما بالتكاليف الإدارية التي كانت قد شهدت تذبذباً بسبب وفورات الحجم. كما ركزت المنظمات اهتمامها على تحقيق المنهجية الموحدة لاسترداد التكاليف ومعدلات استرداد التكاليف.

سادسا - حوار التمويل المنظم في صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥٧ - قدم نائب المديرة التنفيذية (للبرامج) التقرير المتعلق بمساهمات الدول الأعضاء ومساهمات آخرين لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتوقعات الإيرادات لسنة ٢٠١٨ والسنوات القادمة (DP/FPA/2018/10، وملحق ومرفقات). وشكر نائب المدير التنفيذية وفديّ مصر والسويد لموافقتهما على دور النصير المشارك في حوار التمويل المشترك وألقى الضوء على دورهما في حشد مجموعة أكبر من الشركاء حول بلورة اتفاق التمويل الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان ووضع الهيكل المالي موضع التنفيذ.

٥٨ - وذكر مدير شعبة الخدمات الإدارية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان وضع السياقات المناسبة لمقترح الصندوق المتعلق بكيفية تحسين حوار التمويل المنظم عبر اتفاق تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك بناءً على تحليل التمويل لسنة ٢٠١٧ والآفاق المنظورة لسنة ٢٠١٨. وعرض مدير الشعبة الطريقة التي عمل بها الصندوق على إعادة ترتيب هيكل التمويل الخاص به حول النتائج الثلاث المفضية إلى التحول، مع حشد التأييد بقوة للموارد الأساسية، واستكماله بتمويل مواضيعي من خلال الصناديق الاستئمانية والتمويل المرن مقابل البرامج القطرية والصناديق الاستراتيجية الجماعية أو المشتركة للأمم المتحدة.

٥٩ - ورحب أعضاء المجلس التنفيذي بحوار التمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأعربوا عن تقديرهم لانخراطه الوثيق مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز هيكل التمويل الخاص به بغية تحقيق الأداء المطلوب تجاه الخطة الاستراتيجية ٢٠١٨-٢٠٢١. ورحب أعضاء المجلس أيضاً باتفاق التمويل المقترح من الصندوق باعتباره جزءا من إصلاحات الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، وعبّروا عن تقديرهم لأهدافه وعلمياته الواضحة للتفاعل مع أعضاء المجلس التنفيذي والشركاء. وقال أعضاء المجلس إن الصندوق كان قدوة، من خلال جهوده في حوار التمويل المنظم، وشجعوه على مواصلة مواءمة حوار التمويل المنظم مع اتفاق التمويل والحوار الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة. وعلى هذا الصعيد، كان هناك مقترح لتغيير اسم اتفاق التمويل الخاص بالصندوق كي لا يتم الخلط بينه وبين اتفاق التمويل العام للأمم المتحدة الذي تم اقتراحه بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٩/٧٢.

٦٠ - وطلبت بعض الوفود معلومات وتحليلات تبيّن أن المقترحات المنبثقة عن حوار التمويل تتماشى مع أهداف الخطة الاستراتيجية بحيث يتمكن المجلس التنفيذي من القيام بدوره الإشرافي والتوجيهي. والتمست الوفود تزويدها بتفاصيل حول نوع الموارد وجودتها فضلاً عن حيثيات (على مستوى النواتج والمخرجات) تتعلق بالنتائج التي ستتم خدمتها على أكمل وجه عبر الموارد الأساسية وغيرها من النتائج التي تتطلب موارد غير أساسية مرنة ومخصصة بشكل طفيف. وتساءلت الوفود عما إذا كانت نواتج/مخرجات معينة ستستفيد من النقاشات الفردية مع المانحين كلاً على حدة، وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على العمل مع الدول الأطراف التي قدمت تمويلاً أساسياً محدوداً ومع الفاعلين من غير الدول من أجل الحصول على مزيد من الموارد المرنة. وقد توقعت الوفود أن حوار التمويل سيساعد الصندوق على اجتذاب تمويل أساسي يمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات، وحثت على أن تُجرى جهود الإصلاح طبقاً لاحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج وأن تتم تلك الجهود حسب توجيه المجلس وأن يتم تخصيص أموال إضافية للبرامج القطرية.

٦١ - وشددت الوفود على وجوب النظر إلى عملية إعادة تنظيم صندوق الأمم المتحدة للسكان ضمن الإطار الأوسع لإصلاح الأمم المتحدة دون المساس بذلك الإصلاح. وأكدت الوفود على أهمية التنسيق مع المنظمات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة ضمن إطار اتفاق التمويل على نطاق المنظومة كلها، وأثنت على إدراج الصندوق، في الميزانية المقترحة، لحصته من المساهمة في نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك رسم الواحد في المئة. ورحبت الوفود بمفهوم 'الالتزامات المتبادلة' ولكنها اقترحت توفير أهداف لالتزامات الصندوق تكون خاصة بالصندوق بدرجة أكبر، وطلبت إيراد تفاصيل حول الدروس المستفادة من حوار التمويل وكيف يمكن مشاطرتها مع بقية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٦٢ - ورداً على ذلك، أكد مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية للوفود أن الصندوق انخرط مع منظمات الأمم المتحدة بشأن جدول أعمال الإصلاح الأوسع وأنه شرع في حوار التمويل المنظم ضمن هذا السياق. وكان الصندوق قد أنشأ فرقة عمل مشتركة بين الشُعب للنهوض بمستوى إعداد التقارير وتحليل الثغرات بغية اجتذاب تمويل عالي الجودة. وظلت الموارد الأساسية حاسمة بالنسبة للاستقرار والنجاح فيما كانت الملكية الوطنية الأساس الراسخ الذي تقوم عليه برمجة الصندوق. وكان ثمة حاجة لكتلة حرجة من الموارد الأساسية في النتائج الاستراتيجية الأربعة لأن كل منها ينطق بلسان الدور المعياري للصندوق بصفته نصيرا وداعية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وعملت موارد غير أساسية إضافية على معالجة تلك الجوانب غير المعيارية من النتائج. وشكّلت تقلبات أسعار صرف العملات سبباً

أساسياً للانخفاض في التمويل الأساسي، فيما استفادت بعض الأنشطة على الوجه الأمثل من خلال أساليب تمويل أخرى من قبيل الصناديق المشتركة أو الاستئمانية. وقد سعى الصندوق لاستخدام نُهُج مبتكرة مع مصارف دولية/إقليمية وطرق التمويل الخاصة-العامة؛ حيث سعى الصندوق إلى الحصول على التمويل لغاية وحيدة هي تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية وليس لتعبئة الموارد على نحو يفتقر للتمييز. وقد شارك الصندوق التزاماً متبادلاً مع دول أعضاء من أجل تحقيق تلك النتائج التي كان يلزم لها موارد أساسية وغير أساسية من أجل التعامل مع ولاية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وشواغل الدول الأعضاء.

٦٣ - وكرر نائب المديرة التنفيذية (للبرامج) تأكيده بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد طور مقترحاً استشرافياً للتمويل وذلك بالتشاور مع أعضاء المجلس التنفيذي وبروح الالتزام المتبادل من أجل تحويل حوار التمويل المشترك إلى 'اتفاق تمويل' للصندوق مع الدول الأعضاء ويكون متماشياً مع اتفاق التمويل لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها ومع جدول الأعمال الإصلاحي الأوسع نطاقاً. وأكد نائب المديرة التنفيذية على التزام الصندوق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والالتزام مع الفريق الانتقالي التابع للأمين العام.

٦٤ - وتبنى المجلس التنفيذي القرار رقم ١٨/٢٠١٨ بشأن حوار التمويل المنظم لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

سابعا - الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٨-٢٠٢١

٦٥ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) تعريفاً بهذا البند فيما قدمت رئيسة فرع التخطيط والميزانية في صندوق الأمم المتحدة للسكان عرضاً مفصلاً للميزانية المتكاملة للصندوق، الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2018/8 و Corr.1 والمرفقات) أجملت خلاله الجدول الزمني لتنقيح الميزانية وناقشت احتياطي الإيواء الميداني وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية حول الميزانية المتكاملة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/FPA/2018/9)، وخطة الموارد المتكاملة والخطوات التالية.

٦٦ - ورحب أعضاء المجلس التنفيذي بالعملية التشاورية التي اتُّبعت مع الدول الأعضاء في تنقيح الميزانية المتكاملة، ٢٠١٨-٢٠٢١. وشدد أعضاء المجلس على وجوب ألا يؤدي إصلاح الأمم المتحدة إلى إبطاء أداء الصندوق على أرض الواقع في البلدان المستفيدة من البرامج. وفي هذا الصدد، التمس الأعضاء التوضيح فيما يخص مضامين تخصيص رسم الواحد في المئة لتمويل نظام المنسقين المقيمين المجدد بالنسبة لعمل الصندوق على أرض الواقع، وتوقعوا أن تؤثر التخفيضات في الميزانية المؤسسية تأثيراً إيجابياً على الأداء على المستوى القطري. والتمس الأعضاء توضيحاً بخصوص توزيع الموارد بين المقرات والميدان.

٦٧ - وأثنت مجموعة واحدة على جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان للارتقاء بمستوى كفاءته وقيامه باستعراض شامل للموارد، وأعربت عن تطلعها لمعرفة المزيد عن النتائج المنبثقة عن عملية إدارة التغيير وخاصة قدرة الصندوق على الأداء وفقاً للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١، وتحسين دوره المعياري. وشددت المجموعة على وجوب أن تعتمد التغييرات في الهيكل التنظيمي على تحليل الكيفية التي يمكن بها إنجاز الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة. وطلبت من الصندوق إدراج معلومات في تقاريره النهائية عن الاحتياجات المالية والثغرات والتوقعات، بما في ذلك تنظيم الموارد المالية للميزنة الخاصة بالخطة

الاستراتيجية. ورحبت المجموعة بتحليل الصندوق لمضامين إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقالت إنها تتطلع لرؤية المعلومات المتعلقة بالتنفيذ والمضامين المالية، بما فيها تأثيرات مضاعفة الصندوق لمساهمته في نظام المنسقين المقيمين. وأكدوا مجدداً على دعمهم القوي للخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١، وتعميمها لمراعاة منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على امتداد عملية التنفيذ، وأعربت عن تقديرها لمواصلة التركيز على الأقطار وإعطاء الأولوية لأولئك الذين هم في أمسّ الحاجة.

٦٨ - ورداً على ذلك، ذكرت رئيس فرع تخطيط الموارد والميزانية أن صندوق الأمم المتحدة للسكان عمل على معالجة الثغرات من خلال منظور عابر للتخصصات من أجل تحديد الصلات بين النتائج والموارد على نحو أفضل. وفي الوقت الذي تظل فيه الخطة الاستراتيجية هي المرشد التنظيمي الرئيسي، تبنى الصندوق ترتيباً لأولويات الإنجاز يلبي احتياجات البرامج القطرية، مما أثر على علاقات النتائج -بالموارد على الصعيد المحلي. وسوف يتأتى تمويل نظام المنسقين المقيمين المجدد من: (أ) مضاعفة مساهمات صندوق الأمم المتحدة للسكان، (ب) رسم الواحد في المئة، (ج) مساهمات طوعية. وسوف تدير الأمانة العامة للأمم المتحدة الطريقة التي سيتم بها استخدام تلك الأموال لنظام المنسقين المقيمين. وأوضحت رئيسة الفرع بأن الإشارة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى مناصب موظفي المقرات الرئيسية على المستوى القطري والمتعلقة بعدد المناصب المهنية الدولية كانت مقتصرة على الميزانية المؤسسية وأنها لم تعبّر عن إجمالي موارد الصندوق.

٦٩ - وذكرت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سعى إلى تقديم نظرة شاملة لموارده كي يضمن أنها متماشية مع الخطة الاستراتيجية، ٢٠١٨-٢٠٢١، وأهداف التنمية المستدامة وإصلاح الأمم المتحدة. وبنفس الطريقة، ساعدت النقاشات المتعلقة بالميزانية المتكاملة والاستعراض الشامل للموارد الصندوق على تركيز اهتمام مؤشراته ونظريته للتغيير على نحو أفضل، مما أعطى الميزانية قوة أكبر. وقد ركزت عملية إدارة التغيير على أربعة مخرجات تنظيمية ومخرجات متعلقة بالكفاءة، بالإضافة إلى تغيير ثقافة المؤسسة وعقليتها، وكلها أمور جعلت من صندوق الأمم المتحدة للسكان أكثر تركيزاً على النتائج وأكثر سرعة في التحرك وأكثر ابتكاراً وتمسكاً بالقيم. وقد اشتمل ذلك على التغييرات الجارية على نموذج الأعمال بغية مواءمة العملية والموظفين والهياكل مع الخطة الاستراتيجية.

٧٠ - وتبنى المجلس التنفيذي القرار رقم ١٩/٢٠١٨ بشأن الميزانية المتكاملة المنقحة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

ثامنا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٧١ - قام نائب المديرة التنفيذية (للبرامج) بالتعريف بهذا البند ثم قدم موجزاً عن ١٤ برنامجاً قطرياً مطروحاً لموافقة المجلس التنفيذي إلى جانب التمديد لخمسة برامج قطرية أخرى. بالمقابل، قدم المدراء الإقليميون للصندوق المعنيون بهذه البرامج عرضاً للبرامج القطرية لمناطق الدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغرب ووسط أفريقيا. وشملت هذه البرامج دول بنن وبوتان وبوروندي وإكوادور وغينيا الاستوائية وليسوتو وليبيا وملاوي وناميبيا ونيكاراغوا والفلبين والسنغال وجنوب السودان وتوغو، بالإضافة إلى أول تمديد للبرامج القطرية لجزر القمر وجمهورية الكونغو والمكسيك لمدة سنة واحدة والتمديد الثاني للبرنامجين القطريين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا لمدة سنة واحدة.

٧٢ - وقد استعرض المجلس التنفيذي ومن ثم وافق، بالاستناد إلى قراره رقم ٢٠١٤/٧، على وثائق البرامج القطرية لدول: بنن (DP/FPA/CPD/BEN/9) وبوتان (DP/FPA/CPD/BTN/7) وبوروندي (DP/FPA/CPD/BDI/8) وإكوادور (DP/FPA/CPD/ECU/7) وغينيا الاستوائية (DP/FPA/CPD/GNQ/7) وليسوتو (DP/FPA/CPD/LSO/7) وليبيا (DP/FPA/CPD/LBY/1) وملاوي (DP/FPA/CPD/MWI/8) وناميبيا (DP/FPA/CPD/NAM/6) ونيكاراغوا (DP/FPA/CPD/NIC/9) والفلبين (DP/FPA/CPD/PHL/8) والسنغال (DP/FPA/CPD/SEN/8) وجنوب السودان (DP/FPA/CPD/SSD/3) وتوغو (DP/FPA/CPD/TGO/7).

٧٣ - وأخذ المجلس التنفيذي علماً بالتمديد الأول للبرامج القطرية لكل من جزر القمر وجمهورية الكونغو والمكسيك لمدة سنة واحدة، ووافق على التمديد الثاني للبرنامجين القطريين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا لمدة سنة واحدة (DP/FPA/2018/11).

الجزء الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تاسعا - بيان المديرة التنفيذية

٧٤ - أكدت المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بأن المكتب ملتزم بإصلاح الأمم المتحدة سعياً منه لتحقيق وفورات وكفاءة في التكاليف وإسهاماً في نموذج التمويل لنظام المنسقين المقيمين المجدد. وقد سجل أداء مكتب خدمات المشاريع مستوى قياسياً هو الأعلى تاريخياً بينما انخفض متوسط الأجور فيه فيما عمل نظامه الجديد لتخطيط موارد المؤسسات لعام ٢٠١٦ على تخفيض تكاليف النظام والمعاملات. وقد سمح له نموذجه المشترك بالتدخل 'في أي مكان وزمان' بطريقة عملت على تحقيق القيمة الأمثل للمال، كما هو مدون في تقارير الاستدامة المتوافقة مع مبادرة الإبلاغ العالمية. لن يتأثر مجمل أنشطة مكتب خدمات المشاريع برسم الواحد في المئة المخصص لنظام المنسقين المقيمين ولن يغطي الشركاء التكاليف الزائدة ذات الصلة به. غير أنه من الأهمية بمكان أن يبقى المكتب، بصفته وكالة غير مقيمة، عضواً أساسياً في الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٧٥ - ولفتت المديرة التنفيذية الانتباه إلى أن النتائج الأولية أكدت أن نسبة النساء اللواتي تم تعينهن في مناصب قيادية جديدة خلال سنة ٢٠١٨ بلغت ٦٠ في المئة، بينما أدت عملية التوعية الموجهة إلى ارتفاع الطلبات المقدمة من نساء بنسبة ٢٠ في المئة، وفي أيلول/سبتمبر دشن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استراتيجية وخطة عمل جديدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد عمل المكتب مع العديد من الشركاء الوطنيين على وضع تصميم لتخطيط البنى التحتية، وممارسات الإنجاز والإدارة المتماشية مع أفضل الممارسات العالمية، الأمر الذي كان له قيمة مهمة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. واستمر الاستثمار في الأثر الاجتماعي في بقائه واحداً من المبادرات التي تحتل مرتبة عليا في مكتب خدمات المشاريع، حيث تم للتو توقيع مشروع جديد وضخم للطاقة المتجددة في المكسيك (وهي مبادرة مبتكرة تم بموجبها تمويل حصة رأس المال بأكملها في الاستثمار الجديد من الميزانية العمومية الخاصة بالمكتب)، فيما يُحتمل أن يتلوه مشاريع أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧٦ - ومضت المديرة التنفيذية قائلة إن المشتريات ظلت تمثل محركاً رئيسياً لإنجاز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع حيث تخطت قيمتها بليون دولار سنة ٢٠١٧، ذهب أكثر من نصفها لموردين محليين مما خلق فرص عمل محلية ونشاطاً اقتصادياً محلياً. وسيواصل مكتب خدمات المشاريع تطوير وسائله للقياس والتفتيش وإدارة الموردين لضمان امتثالهم لأعلى معايير النزاهة. ودعت المديرة التنفيذية أعضاء المجلس إلى استعراض التقرير الإحصائي السنوي بشأن أنشطة المشتريات التي نفذتها منظومة الأمم المتحدة لسنة ٢٠١٧ (DP/OPS/2018/5) للاطلاع على معلومات مفصلة حول النزعات على مستوى المنظومة بأكملها. ولفتت المديرة التنفيذية الانتباه إلى رد مكتب خدمات المشاريع على استعراض وحدة التفتيش المشتركة للإدارة والتنظيم في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2018/6) الذي أقر بقيمة نموذج الأعمال الخاص بالمكتب وقياس الأداء إزاء المعايير الدولية، وأكدت على الدرجة العالية من الشفافية التي اتسم بها.

٧٧ - ورحب أعضاء المجلس التنفيذي بالتقرير الإحصائي السنوي حول أنشطة المشتريات لمنظومة الأمم المتحدة لسنة ٢٠١٧ وشددوا على دور المشتريات المشتركة في رفع مستويات الكفاءة والفعالية ضمن إطار الإصلاح. وشجع الأعضاء مكتب خدمات المشاريع على البناء على الدروس المستفادة من العمل مع القطاع الخاص وضمان تقديم خدمات مشتريات أكثر ملاءمة للمستخدم وأن تتضمن تقاريره المستقبلية تفاصيل حول الاستدامة في المشتريات. لقد كان دور مكتب خدمات المشاريع مهماً في البيئات الإنسانية والبيئات التي تكتنفها تحديات، وكذلك الأمر بالنسبة لعمله الوثيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وشدد الأعضاء على أهمية الشفافية في أنشطة المشتريات وعلى إحالة العقود بطريقة موضوعية ودون تحيُّز.

٧٨ - ورحبت الوفود برد مكتب خدمات المشاريع على استعراض وحدة التفتيش المشتركة وبخطواته التي اتخذها من أجل تعزيز إطار الأخلاقيات، ولفتت الانتباه إلى أن اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تتمتع بصلاحية تقديم النصح للمجلس التنفيذي وتحسين المراقبة والإشراف. واقترح أحد الوفود أن ينظر المجلس التنفيذي في إجراء نقاشات حول الاحتياطيات التشغيلية لتحديد ما إذا كان بيان المخاطر الخاص بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد تغير. ورحبت الوفود بالتزام مكتب خدمات المشاريع بتنفيذ إصلاح الأمم المتحدة وتوقعوا منه الإسهام في بلوغ الأهداف المنشودة من أجل توحيد وظائف مكاتب إسناد المكاتب القطرية بحلول عام ٢٠٢٢. ودعت الوفود إلى إجراء تحسينات على الطريقة التي تعامل بها المجلس التنفيذي مع تقارير وحدة التفتيش المشتركة مع المنظمات فرادى، واقترحوا أن يعين لها المجلس بنداً مستقلاً على جدول الأعمال في المستقبل. وأعربت الوفود عن سرورها بالنهج البنّاء لمكتب خدمات المشاريع تجاه إشراك القطاع الخاص لاسيما الأنباء عن الاستثمار في المكسيك، وبالأفكار المتعلقة بالكيفية التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تستفيد بها من الابتكار بشكل أفضل.

٧٩ - ورحبت مجموعة من أعضاء المجلس التنفيذي بالعمل المتواصل لمكتب خدمات المشاريع في إدارة المشاريع المستدامة، وإنشاء البنى التحتية، والمشتريات، والقدرة على بناء قدرات الإنتاج، خصوصاً في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والاستجابة السريعة للتحديات التشغيلية. وشجع الأعضاء المكتب على مواصلة تعزيز مجالات اختصاصه في الاستدامة وتوسيع أعماله في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان متوسطة الدخل. ونظراً للقيمة المضافة التي يملكها المكتب، دعا الأعضاء المكتب إلى مواصلة تقديم الخدمات للشركاء ومنظمات الأمم المتحدة، ورحبوا باحتياطيات التمويل الخاصة بالمكتب

ودعوه إلى الاستثمار في البلدان النامية وطلبوا تزويدهم بتفاصيل حول أولوياته الاستثمارية. وأضافوا بأنه ينبغي على المكتب الحرص على بقاء سلامته المالية في أعلى مستوياتها بينما يعمل على تلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج وتوحيد الأداء. ودعا الأعضاء المكتب إلى ضمان اتساق أدائه مع الملكية والأولويات الوطنية.

٨٠ - ورحبت الوفود بزيادة المشتريات من البلدان النامية، وخاصة من أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وتوقعت أن تدعم الزيادات في المشتريات الاقتصادات المحلية وأن تخلق نظماً محلية شفافة وفعالة. وطلبت الوفود توفير مزيد من البيانات المصنفة بحيث تعيّن فرص المشتريات في البلدان المستفيدة من البرامج ومزيداً من التأكيد على إشراك الموردين بهدف تعزيز القدرة على تقديم المنتجات المستدامة. وأُطلقت دعوة لإجراء قدر أكبر من التحليل لكفاءة خطط المشتريات كلاً على حدة، وزيادة المشتريات التعاونية بين منظمات الأمم المتحدة، وإجراء تقسيم أدق للعمل بين مكتب خدمات المشاريع ومنظمات الأمم المتحدة على الأساس المزايا المقارنة. وكان بوسع المكتب الاستفادة بشكل أفضل من هياكله المحورية متعددة الأقطار وزيادة دوره في مراكز الخدمات المشتركة ومكاتب الإسناد على نطاق المنظومة بأكملها. والتمست الوفود التوضيح بشأن ما إذا كان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيدفع رسم الواحد في المئة الخاص بنظام المنسقين المقيمين عن الخدمات التي قدمها المكتب لمنظمات الأمم المتحدة.

٨١ - رداً على ذلك، شددت المديرة التنفيذية على أن الدور الرئيسي لمكتب خدمات المشاريع في الإصلاح هو عرض حلول فعالة ومتسمة بالكفاءة من حيث التكاليف لجميع الشركاء والمستفيدين. ونظراً لأن المشتريات تشكل جانباً أساسياً من أجل الإصلاح فقد كان من الضروري إصلاح المشتريات في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. لقد استندت تقارير المشتريات التي يقدمها مكتب خدمات المشاريع نيابة عن المنظومة على الشفافية من أجل تحديد الثغرات والتحديات سعياً لتحقيق الاستدامة. وقد التزم المكتب بالتقسيم الفعال والكفء للعمل والمبني على المزايا المقارنة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، مواصلاً تعاونه الوثيق مع القطاع الخاص. وكما أشار تقرير وحدة التفتيش المشتركة، تعتبر إدارة المخاطر أمراً أساسياً فيما يقوم مكتب خدمات المشاريع بتقديم التقارير للمجلس التنفيذي حول جميع التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

٨٢ - تبنى المجلس التنفيذي القرار رقم ٢٠/٢٠١٨ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الجزء المشترك

عاشرا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق البرامج لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٨٣ - قدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائب المديرة التنفيذية (للبرامج) في صندوق الأمم المتحدة للسكان، عرضاً مشتركاً بشأن التقرير المتعلق بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2018/27-DP/FPA/2018/12).

٨٤ - وأقرت مجموعة من الوفود بأهمية مساهمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتقدم الذي تم

إحرازه على صعيد أهداف التنمية المستدامة، وتحديداً، الهدف المتمثل في القضاء على وباء الإيدز باعتباره تهديداً للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠، مشيرة إلى أن ذلك التقدم كان متفاوتاً. ولم يكن التقدم كافياً بصفة خاصة على صعيد الوقاية من الفيروس الذي يُعتبر أمراً أساسياً لبلوغ الهدف المنشود لعام ٢٠٣٠. ورحبت الوفود بتركيز التقرير على المراهقات والشابات، وشددت على الحاجة إلى زيادة إمكانية الحصول على الخدمات والتثقيف فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وإلى معالجة المحركات العامة للعدوى، بما في ذلك العنف ضد النساء والبنات وأوجه اللامساواة بين الجنسين. وشجعت مجموعة الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على القيام بدور قيادي في إدماج الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية على مستوى العالم، بما في ذلك توعية المراهقات، ودعم زيادة توزيع الواقيات الذكرية وتعزيز الحماية المضاعفة. ورحبت مجموعة الوفود بالنقاش حول النموذج الجديد لتوزيع مخصصات التمويل والإطار الموحد للنتائج والمساءلة في اجتماع مجلس تنسيق البرامج الذي جرى في حزيران/يونيه ٢٠١٨، لكنها طلبت التوضيح بشأن الطريقة التي كان يستخدم فيها الكفلاء المشاركون الأموال وكيف أنه كان بوسعهم إظهار تقدم أفضل نحو تحقيق الأهداف (وخاصة في البلدان التي تطبق نهج المسار السريع)، بما في ذلك من خلال النهوض بمستويات إعداد التقارير والمساءلة في اجتماعات مجلس تنسيق البرامج المستقبلية. وأعربت مجموعة الوفود عن ترحيبها بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في البيئات الإنسانية، وشجعته على مواصلة تقديم الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في البيئات الإنسانية. وعبرت المجموعة عن دعمها الكامل لنتيجة التي تم التوصل إليها في الاجتماع الحادي والأربعين لمجلس تنسيق البرامج ومفادها أن ثمة حاجة للمزيد من العمل لمواجهة التمييز والوصم. ورحبت مجموعة الوفود بالتركيز على تحقيق مستوى أفضل من تكامل الجهود من أجل التصدي للإيدز والسل.

٨٥ - ورحبت مجموعة أخرى بنموذج التشغيل المعدّل لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخاصة لتركيزه على العمل المشترك والحوكمة المعززة على المستوى القطري، والتقسيم المنقح للعمل في البرنامج وهو تقسيم يتماشى مع **الأهداف** والإعلان السياسي بشأن القضاء على الإيدز لعام ٢٠١٦. وعبّرت المجموعة عن قلقها بشأن بطء التقدم على صعيد التقليل من الإصابات الجديدة، وخاصة في صفوف المراهقين والفئات الرئيسية من السكان. وشددت مجموعة الوفود على أهمية التثقيف الجنسي الشامل، والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والجهود المكرسة للوصول إلى الفئات السكانية الرئيسية، والتركيز بشكل واسع على النساء والبنات، وإشراك الرجال والأولاد. وشددت المجموعة على أهمية احترام حقوق الإنسان في جهود الوقاية وحثت البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة إدماج المنظور الحقوقي-الإنساني في الاستجابة لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية. وأخذت كلتا المجموعتين علماً بإنشاء مجلس تنسيق البرامج للجنة خبراء مستقلة لاستعراض مسائل الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوقعتا تطبيقه على منظومة الأمم المتحدة بالكامل.

٨٦ - وفي معرض الرد على ذلك، أثنى مدير مكتب نيويورك التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لمساهمتهما في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على صعيد قضايا إنمائية معقدة تتسم بالتحدي وعلى صعيد حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية وفئات السكان الرئيسية. أشارت الأرقام الأكثر

حداثة إلى وجود أزمة وقاية من الإيدز، تتسم بمعدلات إصابة عالية على نحو مستعصٍ مقرونة بخدمات وقاية غير مناسبة. وثمة دور حاسم يمكن للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يؤدياه على صعيد الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لفئات السكان الرئيسية. ورحب مدير المكتب بالمشاركة الجماعية للكفلاء المشاركين في تنفيذ نموذج التشغيل الجديد في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأكد على الحاجة إلى التركيز على التخطيط والعمل المشترك والتكاملي على المستوى القطري. وأشار مدير المكتب إلى أن مستوى التمويل دون الهدف المحدد يعرض التقدم على هذا الصعيد للخطر، ودعا جميع الشركاء، بمن فيهم أعضاء المجلس التنفيذي، إلى تقديم مساهمات في أعمال البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ذات الصلة بمرض الإيدز.

٨٧ - وأكد مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرة أخرى على التزام البرنامج الإنمائي بالعمل مع أعضاء آخرين من التحالف العالمي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية من أجل النهوض بالجهود الجماعية المتركزة حول منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد استثمر البرنامج الإنمائي، بما يتماشى مع خطته الاستراتيجية، في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية كما اتضح من الشراكات متعددة القطاعات التي أقامها من أجل التنمية المستدامة، معززا القدرة والالتزام بتوسيع أثر التمويل في معرض مكافحة هذه الوباء.

٨٨ - وشدد نائب المديرة التنفيذية (للبرامج) في صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية كانت النهج الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكاليف في محاربة هذا الفيروس، مشيراً إلى أن الصندوق انخرط انخراطاً تاماً في تقديم المساعدة الفنية للبلدان المستفيدة من البرنامج، بما في ذلك لغايات الرصد والتقارير. وقد أدمج صندوق الأمم المتحدة للسكان منظور فيروس نقص المناعة البشرية في الأعمال المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وعلى وجه الخصوص في تلبية الاحتياجات غير الملباة على صعيد تنظيم الأسرة وتوعية النساء والبنات. وفيما عدا المشتريات، عمل الصندوق على تحسين وظائف سلسلة الإمداد في بعض البلدان بالتعاون مع الحكومة والمجتمع المدني. وقد انخرط الصندوق على نحو وثيق مع القطاع الخاص، وبصفة خاصة في الحصول على الواقيات الذكرية ضمن الجهود الرامية إلى تسريع الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

٨٩ - وقد أخذ المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الخاص بتنفيذ قرارات وتوصيات مجلس تنسيق البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

حادي عشر - الشؤون المالية، وشؤون الميزانية والإدارة

التقرير المشترك حول استرداد التكاليف

٩٠ - قدمت نائبة المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) في صندوق الأمم المتحدة للسكان ومديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً مشتركاً حول استرداد التكاليف (DP/FPA-ICEF-UNW/2018/1) وأبلغتا المجلس بأحدث المعلومات حول مقترحات البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان القائمة على أدلة بخصوص السياسة الموحدة لاسترداد التكاليف.

٩١ - ورحبت مجموعة من أعضاء المجلس التنفيذي بجهود المنظمتين لتوحيد سياسات استرداد التكاليف مع الإقرار بأنهما تقفان في طليعة المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة. وشددت المجموعة على أن

الاســـترداد الكامل للتكاليف ظل المبدأ التوجيهي الذي يحكم عملية تمويل التكاليف غير البرنامجية. وبعد دراســة مختلف الخيارات والولايات التنظيمية والهياكل ونماذج الأعمال، خلُصـــت المجموعة إلى أن الإطار الحالي الموحد لاسترداد التكاليف هو الأجدى لضمان المبادئ الرئيسية لمنظمات الأمم المتحدة المشاركة والحد من المخاطر على بنيتها المالية. واقترحت مجموعة الأعضاء أن تتخذ المنظمات خطوات ملموسة من أجل: (أ) المزيد من توحيد الفئات الحالية لتصـنيف التكاليف بغية إيجاد إطار عمل موحد أوضـح وأكثر شفافية، (ب) سد الثغرات وتخفيض عدد الإعفاءات الممنوحة وضمان وجود معايير شفافة وموحدة لمنح الإعفاءات، (ج) المحافظة على معدلات الاسترداد الحالية واستكشاف الطيف الكامل للمعدلات المتمايزة التي وفرت الحوافز لأساليب التمويل المجدية والتي ثبطت الأساليب غير المجدية.

٩٢ - وقال أحد الوفود إنه من السابق لأوانه مراجعة سياسة استرداد التكاليف ودعا المنظمات إلى إجراء المزيد من التحليلات المشتركة لتصنيف النفقات وذلك بالنظر إلى التغييرات التي طرأت على نماذج الأعمال. وشدد الوفد على ضرورة أن يتقيد المستفيدون والمانحون باسترداد كامل التكاليف طبقاً لموافقة المجلس التنفيذي بالوقت المناسب في ضوء رسم الواحد في المئة لتمويل نظام المنسقين المقيمين.

٩٣ - وشـــددت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أهمية اســـترداد التكاليف بالنسبة للبرنامج الإنمائي وأكدت على انه سيواصل عمله مع المنظمات الأخرى لتوحيد فئات وتصنيفات التكاليف مشيرة إلى أن الكل لديه نموذج أعمال مختلف. وقد اتّبع البرنامج الإنمائي سياسة صارمة في منح الإعفاءات بما في ذلك لممثلي الدول الأعضاء على المستوى القطري. والتمست مديرة مكتب الخدمات الإدارية من الوفود التأكد من أن بعثات بلادهم، التي اســـتخدمت صـــناديق التعاون الإنمائي، على علمٍ بتعليمات المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي بأنه 'لا إعفاءات' من التكاليف.

٩٤ - وبالمثل، شـددت نائبة المديرة التنفيذية (للشـؤون الإدارية) في صـندوق الأمم المتحدة للسـكان على أن الصـندوق مارس نفس القدر من الصـرامة فيما يتعلق بمنح إعفاءات من التكاليف، والتي كانت بالحد الأدنى، وكررت الالتماس ذاته من الدول الأعضاء بضرورة إبلاغ بعثات بلادها بالتعليمات الصادرة عن المجلس التنفيذي بأنه 'لا إعفاءات' من التكاليف. وسيواصل الصندوق إعداد التقارير بشأن استرداد التكاليف بكل شفافية.

٩٥ - وتبنى المجلس التنفيذي القرار رقم ٢٠١٨/٢١ بشأن التقرير المشترك لاسترداد التكاليف.

تقرير حول أنشطة المشتريات المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٩٦ - قدم كل من مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير مكتب التموين والعمليات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس فرع خدمات المشـــتريات في صـــندوق الأمم المتحدة للسكان والمديرة الدولية لمجموعة المشتريات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تقرير هذه الوكالات الثلاث حول أنشـطة المشـتريات المشـتركة (DP-FPA-OPS/2018/1) ولخصـوا النقاط والنتائج الرئيسية التي تم التوصل إليها من خلال عملهم المشترك في مجال المشتريات خلال سنة ٢٠١٧. كما أنهم شرحوا بالتفصيل المبادرات التي يجري تنفيذها حالياً لعام ٢٠١٨ وذلك في إطار الجهود التي ابتدأت عام ٢٠١١ لتحديد مبادرات المشـــتريات المشـــتركة بين المنظمات والســـعي لتطبيق عمليات أكثر كفاءة وممارسات أقوى في مجال المشتريات وبتكاليف أقل.

٩٧ - لم تكن هناك أية مداخلات من قبل أعضاء المجلس التنفيذي بشأن هذا التقرير.

٩٨ - أخذ المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المتعلق بأنشطة المشتريات المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ثاني عشر - أساليب عمل المجلس التنفيذي

٩٩ - نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ألقى رئيس فرع المجلس التنفيذي في صندوق الأمم المتحدة للسكان الضوء على الجهود المشتركة التي تبذلها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من أجل تطوير أساليب عملهم استجابة إلى طلبات الدول الأعضاء في السنوات السابقة. ولفت رئيس فرع المجلس الانتباه بصفة خاصة إلى 'تقارب وجهات النظر' الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي انعقد في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وغطى خمسة مجالات هي: عمل المكتب، والجلسات، والمشاركة، والزيارات الميدانية، والاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية.

١٠٠ - لم تكن هناك أية مداخلات من قبل أعضاء المجلس التنفيذي بخصوص هذا البند.

١٠١ - تبنى المجلس التنفيذي القرار رقم ٢٠١٨/٢٢ بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي.

ثالث عشر - الزيارات الميدانية

١٠٢ - قدمت المقررة تقرير الزيارات الميدانية المشتركة إلى أوغندا التي قامت بها المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2018/CRP.1) والتي تمت في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٨. وتلا عرض التقرير فيلم قصير حول الزيارة الميدانية المشتركة.

١٠٣ - قدم المقرر التقرير المتعلق بزيارة المجلس التنفيذي لهايتي (DP/FPA/OPS/2018/CRP.1) التي تمت في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وتلا ذلك عرض فيلم قصير عن هذه الزيارة الميدانية.

١٠٤ - وقدم المقرر في كلا العرضين أبرز جوانب الزيارتين والدروس المستفادة، وشدد على أهمية الزيارات الميدانية بالنسبة لفهم أعضاء المجلس لعمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المختصة على المستوى القطري، وهو جانب رئيسي من جوانب إشراف المجلس.

١٠٥ - لم تكن هناك أية مداخلات من قبل أعضاء المجلس التنفيذي بخصوص هذا البند.

١٠٦ - أخذ المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المتعلق بالزيارات الميدانية المشتركة التي قامت بها إلى أوغندا المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات

المشـــاريع، واليونيســـف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2018/CRP.1).

١٠٧ - أخذ المجلس التنفيذي علماً بتقرير الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي إلى هايتي (DP/FPA/OPS/2018/CRP.1).

رابع عشر - مسائل أخرى

كلمة رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٠٨ - في كلمته أمام المجلس التنفيذي، سلَّط رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء على علاقات العمل والتعاون المتينة التي تربط مجلس الموظفين مع إدارة البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأكد أيضاً على علاقة العمل الوثيقة التي تربط مجلس الموظفين بالأمين العام للأمم المتحدة على صعيد الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة. وكرر رئيس مجلس الموظفين التأكيد على الطلب الثابت لمجلسه من المجلس التنفيذي بعقد جلسات تشاورية منتظمة مع الموظفين كجزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المؤسسة. وشدد على الأهمية الحاسمة لموظفي الأمم المتحدة، الدوليين والوطنيين، في دعم البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠، ودعا إلى تآزر أفضل بين مصالح مختلف منظمات الأمم المتحدة ومصالح موظفيها. وقال إن التعديلات الهيكلية المستمرة منذ عام ٢٠٠٨ تركت أثراً كبيراً على الموظفين. وأعرب رئيس مجلس الموظفين عن تقديره لسياسة الباب المفتوح التي تمتع بها مجلسه مع المكتب التنفيذي لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونوه إلى الحاجة إلى إصلاح الموارد البشرية للاحتفاظ بالكفاءات، بما في ذلك تجديد أساليب التعاقد بحيث تعتمد الترقية القائمة على الجدارة، وأداة لتقييم أداء الموظفين، وثقافة إدارية أقوى. وأعاد رئيس مجلس الموظفين إلى الأذهان أن قرار الجمعية العامة رقم ٢٥٠/٦٣ الصادر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن إدارة الموارد البشرية دعا إلى اعتماد ترتيبات تعاقدية وتوحيد ظروف الخدمة بهدف توفير قدر أكبر من الاستقرار وقابلية التنبؤ لأعضاء طاقم العمل من خلال ثلاثة أنواع من التعيينات (المؤقت، ومحدد المدة، والمستمر). ودعا رئيس المجلس إلى التطبيق الكامل للقرار وبذل جهود أكبر لضمان ثقافة المساءلة في المنظمات.

١٠٩ - ورداً على ذلك، أثنت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي على رئيس مجلس الموظفين لخدمته الطويلة في البرنامج الإنمائي ومجلس الموظفين وأكدت على علاقات العمل الطيبة التي تربط البرنامج الإنمائي مع مجلس الموظفين والتدابير التي يتخذها كل منهما من أجل معالجة هموم الموظفين. ونوهت مديرة المكتب إلى التزام مدير البرنامج الإنمائي بالشواغل ذات الصلة بالموظفين منذ توليه منصبه سنة ٢٠١٧ واستجابة لتأثير إصلاح الأمم المتحدة على الموظفين. وكان البرنامج الإنمائي في معرض تحديد قطاع الموارد البشرية لديه بتعيين مدير جديد لمكتب الموارد البشرية، مما يُعتبر إشارة على تحديث الموارد البشرية وإدارة الكفاءات وإعطائها صبغة مهنية بحيث تركز على الكفاءات الشابة والمرأة والتنوع. وكان البرنامج الإنمائي والمنظمات الأخرى منهمكين في التغيير الكبير ومنفتحين على الاقتراحات المتعلقة بكيفية إدارة ثقافة المهارات وإدارة الكفاءات فيما تمضي المسيرة قدماً.

١١٠ - وعبّر المستشار القانوني ومدير المجموعة القانونية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تقديره لرئيس مجلس الموظفين على خدماته ولمجلس الموظفين على التزامه تجاه موظفين وجميع العاملين. وأكد المستشار القانوني على أن مجلس الموظفين انخرط في إدارة التغيير واستراتيجية تكافؤ الجنسين ونقاشات إدارة الشكاوي، والعمل بعقد توظيف جديد لشمول الموظفين العاملين في الميدان. وقال إنه على الرغم من الاختلافات إلا أن مكتب خدمات المشاريع ومجلس الموظفين تربطهما علاقة عمل متينة.

١١١ - من جهته، أثنى نائب مدير شعبة الموارد البشرية في صندوق الأمم المتحدة للسكان على رئيس مجلس الموظفين لخدماته والتزامه، وأكد على علاقة العمل القوية التي تربط بين مجلس الموظفين والصندوق. وردد بدوره توكيد رئيس مجلس الموظفين بشأن الأهمية المركزية للموظفين في إنفاذ الولاية الممنوحة للصندوق، بيد أنه ذكر أن إعادة تنظيم الأمور تكون ضرورية في بعض الأحيان. وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان وفّر للموظفين الفرص المهنية وفرص الترقي والقيادة وأنه سعى بجد إلى الاحتفاظ بموظفيه وأنه قدم المساعدة لموظفيه عندما كانت تحين أوقات الانفصال.

١١٢ - لم تكن هناك أية مداخلات من قبل أعضاء المجلس التنفيذي بخصوص هذا البند.

١١٣ - أخذ المجلس التنفيذي علماً ببيان رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة.